محطات توقفه في «الهندسة» و «العلوم الطبية» و«الآداب» و«الإدارية» و«الحقوق»

قطار الانتخابات يستكمل مسيرته في 5 كليات جامعية

تتزين جامعة الكويت في 4 مواقع جامعية مختلفة بمظاهر العرس الديمقراطي الطلابي لانتخابات الجمعيات العلمية بجامعة الكويت للعام الجامعي 2019/2018، حيث يشهد امس الثلاثاء انتخابات جمعية كلية الهندسة والبترول وكلية العلوم الطبية المساعدة وكلية الآداب، بالإضافة الى كلية العلوم الادارية وكلية الحقوق، وستفتح لجان الانتخابات أبوابها في جميع المواقع من الثامنة صباحا وحتى الثانية عصرا.

وفي هذا الصدد ذكر رئيس اللجنة العليا لانتخابات الجمعيات العلمية للعام الجامعي 2019/2018 الدكتور نقل العجمي أن القائمة التي حصدت على مقاعد الهيئة الادارية في كلية العلوم الاجتماعية هي القائمة الاجتماعية بمجموع اصوات 910 تلتها القائمة المستقلة 329 صوت

وبالنسبة لانتخابات كلية العلوم فقد حصلت القائمة العلمية على مجموع اصوت 761 صوت تلتها القائمة المستقلة بـ 68 صوت

وانتخابات كلية الشريعة والدراسات الاسلامية فقد حصلت قائمة الشريعة على مجموع اصوت 970 صوت تلتها قائمة التغيير بـ 960 صوت مع دخول احد مرشحي قائمة التغيير في مقاعد الهيئة الادارية بمجموع المفرق طبقا للوائح الجامعية.

بدوره بين رئيس اللجنة الميدانية عبدالله المطيري ان عدد الطلبة الذين يحق لهم التصويت في كلية الحقوق 776 طالب و1779 طالبة، وستكون قاعة الاقتراع في الحقوق – قاعة 123 طلبة وقاعة 139 طالبات، اما بالنسبة للقوائم المتنافسة على مقاعد الهيئة الإدارية كل من المستقلة والمتحدون

وذكر المطيري ان التنافس في كلية الهندسة والبترول بين المستقلة والعلمية، وان عدد الطلبة المقيدين في الكلية 975 طالب و3912 طالبة، وقاعة الاقتراع في صالة فاروق البرغش للطلبة والطالبات

اما بالنسبة لكلية الآداب فعدد الطلبة المقيدين فيها 2462 طالب 3445 طالبة وتتنافس على مقاعد الهيئة الادارية كل من قائمة التآلف والقائمة المستقلة، وقاعات الاقتراع في كلية الآداب ستكون الصالة الرياضية للطلبة وصالة التسجيل للطالبات.

وذكر المطيري ان التنافس بين القائمة المعتدلة والقائمة المستقلة وان الطلبة الذين يحق لهم التصويت 937 طالب 1996 طالبة ، وقاعات الاقتراع للطلبة قاعة الحاسب الالي والطالبات لوكر.

وفي كلية العلوم الطبية المساعدة قاعة 73 للطلبة وقاعة 96 للطالبات، واشار الى ان القوائم المتنافسة المنار الطبي والوسط الديمقراطي وان عدد الطلبة الذين يحق لهم التصويت 33 طالب و877 طالبة.

وشدد المطيري على ضرورة التأكد من تاريخ صلاحية الهوية الجامعية للطالب قبل التصويت، واكد ان لجان الانتخابات تعمل جاهدة على انجاح العرس الطلابي.

د. نقل العجمي

«الدرس النموذجي الثالث» لطلبة كلية القانون الكويتية العالمية

«الدرس النموذجي» إبتكار تفردت به كلية القانون الكويتية العالمية عند إطلاقه في العام الجامعي 2017/2018، بين كليات القانون في المنطقة العربية، وتتمثل فكرة هذا الدرس بتقديم أحد أعضاء هيئة التدريس في الكلية محاضرة عملية تتعلق بالمنهج الذي يتلقاه الطلبة، وتتناول أحد المواضيع والقضايا التي تحظى بالاهتمام وتحتاج إلى المزيد من التوضيح عبر تقديم أدلة عملية من الواقع والتعليق عليها وتحليلها وفق رؤية علمية واضحة.

ويأتي الحرص على تقديم هذا الدرس في كل فصل دراسي انطلاقا تشجيع رئيس وعميد الكلية أ.د. محمد المقاطع للقائمين على تنفيذه في إدارة التطوير الطلابي، وانطلاقا من التزام إدارة الكلية بابتكار الوسائل والأدوات التي تسهم في رفع مستوى طلبتها ويؤهلهم للنجاح والتفوق الدراسي، من خلال تزويدهم بالمعارف القانونية نظريا وعمليا حتى يتمكنوا من الإلمام بمختلف الجوانب التي تثري معارفهم وتنمي مداركهم وتجعلهم في المستوى العلمي الذي نطمح إليه في الكلية ونحن نقدم لهم تعليما قانونيا متميزا وفقا لرؤية مستقبلية، مع الإشارة إلى أن «الدرس النموذجي» يمثل واحدا من البرامج العملية والتدريبية التي يتم تنفيذها وتنظيمها داخل الكلية وخارجها بالتعاون مع العديد من الجهات والمؤسسات الرائدة في القطاعين الحكومي والخاص، مما يسهم في صقل مواهبهم وتطوير قدرات الطلبة ومساعدتهم على تحديد اختياراته المستقبلية

وقد حظي طلبة الفصل الصيفي الحالي بمبادرة من إدارة التطوير الطلابي بالاستفادة من «الدرس النموذجي الثالث»، الذي قدمته عضوة هيئة التدريس د. سماح خمان وتم تخصيصه لمقرر المهارات المهنية وأساليب التواصل الفكري بعنوان «مهاراته التواصل والإلقاء» بهدف تطوير مهارات الطلبة في الإلقاء والاستماع والكتابة.

شارك في مؤتمر «القيادة والتحكم والاتصالات»

الرفاعي : الحرس الوطني يهدف إلى تطوير العنصر البشري وصقل خبراته

مشاركة فاعلة للحرس الوطني

شارك الحرس الوطني في مؤتمر «القيادة والتحكم والاتصالات والكمبيوتر والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع» «C4ISR» الذي نظمته شركة «iqpc» العالمية، في منتجع هيلتون الكويت يوم أمس ويختتم اليوم.

والقى سعادة وكيل الحرس الوطني الفريق الركن مهندس هاشم عبدالرزاق الرفاعي محاضرة في المؤتمر أعطى خلالها نبذة للحضورعن تاريخ الحرس الوطني ومراحل تطوره والمهام والواجبات المنوطة به في حراسة المنشآت الهامة بدولة الكويت وإسناد اجهزة الدولة ودوره الفاعل في المنظومة الأمنية للبلاد.

وسلط الضوء على جهود تطوير الحرس الوطني بتوجيهات من قيادته العليا ممثلة في سمو الشيخ سالم العلي الصباح رئيس الحرس الوطني، ومعالي الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح نائب رئيس الحرس الوطني، ومن خلال وثيقة الأهداف الاستراتيجية 2020 «الأمن أولا» ، وعبر بروتوكولات التعاون ومذكرات التفاهم مع المؤسسات العسكرية المرموقة بالدول الشقيقة والصديقة ، فضلا عن وزارات ومؤسسات الدولة في الكويت.

وأوضح أن موضوع المؤتمر لصيق الصلة بأعمال ومهام الحرس الوطني الذي يقيم تمارين سنوية كبرى لمراكز القيادة وتدريب قادته وضباطه على التحكم والسيطرة من خلال شبكة متطورة من الاتصالات تعتمد على افضل ما افرزته التكنولوجيا الحديثة من أجهزة ومعدات وبرامج ذكية لجمع وتحليل المعلومات وإرسالها إلى مراكز العمليات لاتخاذ القرارات المناسبة.

كما أشار إلى أن الحرس الوطني يستخدم مشروع «مكتب بلا أوراق» في القيادة والسيطرة بمراكز العمليات وتسريع وتيرة العمل اليومي والحفاظ على سرية وأمن المعلومات.

وختم سعادة وكيل الحرس الوطني محاضرته بالتأكيد على تطوير العنصر البشري وصقل خبراته بمختلف الدورات والتمارين ، مشيرا إلى أن المجال مفتوح أمام جميع المنتسبين لاستكمال مشوارهم التعليمي ونيل أرقى الشهادات.

ويشارك في المؤتمر عدد من ممثلي مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية.

تتمات

الأمير وترامب

ناقش حفل استقبال اقامته السفارة بمناسبة وصول مستشار الشؤون العامة راقي كانداداي .

وقال سيلفرمان «إن زيارة سمو الأمير للولايات المتحدة لا تعكس عمق العلاقات الأمريكية – الكويتية فقط ، بل هي مؤشر على عمق العلاقات الأمريكية – الخليجية بشكل عام».

أضاف أن سمو الأمير عقد في زيارته الأخيرة لقاءات مع ممثلي كبرى الشركات الأمريكية ، من شأنها أن تعود بالفائدة على البلدين ، مشيرا إلى وجود العديد من الاستثمارات الكويتية في الولايات المتحدة.

وأوضح أن مثل هذه اللقاءات مهمة جدا وتعود بالفائدة على شعبي البلدين ، معربا عن تطلعه إلى استضافة الكويت للجلسة الثالثة من الحوار الاستراتيجي «الأمريكي – الكويتي» لاحقا هذا العام.

ونوه بسعي الكويت لاجراء تعديلات على بعض القوانين الاقتصادية والتجارية والاستثمارية الكويتية ، التي من شأنها أن تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية بما فيها الامريكية.

وعن الأزمة الخليجية ، أفاد سيلفرمان بأن سمو الأمير تناول مع الرئيس الامريكي دونالد ترامب قضية الأزمة الخليجية ، واتفقا على ضرورة إيجاد حل لها في أسرع وقت ممكن لما فيه مصلحة لكل دول الخليج.

وشدد «على أهمية حل هذه الأزمة لاسيما أن هناك الكثير من العمل الذي يجب أن تقوم به الولايات المتحدة مع حلفائها الخليجيين ، للوقوف في وجه التهديدات الإرهابية والمخاطر التي تواجهها المنطقة».

من جهته أكد نائب وير الخارجية خالد الجارالله أن زيارة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الأخيرة للولايات المتحدة ، أكد خلالها الأصدقاء الالتزام المطلق بأمن منطقة الخليج ودول التعاون، مشيرا إلى أن ذلك الالتزام سيزداد صلابة في المستقبل.

وحول الوضع في اليمن خلال حضوره حفل السفارة السعودية في الكويت ، بمناسبة اليوم الوطني السعودي ، أعرب الجارالله عن «الأسف لما نراه من معاناة للشعب اليمني، وأن لا تعقد مشاورات في جنيف»، مشيرا إلى زيارة المبعوث الأممي الخاص باليمن للرياض والإعلان عن مؤشرات ايجابية لاستئناف المشاورات مرة أخرى.

وفيما يتعلق بفكرة «الناتو العربي» أفاد الجارالله بأنها ما زالت في مرحلة الدراسة والنقاش بين دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن، مؤكدا أن فكرة هذا التحالف ليست ضد أحد بل تشمل أبعادا كثيرة منها الأمني والسياسي والاقتصادي والعسكري وهي منظومة كبيرة لحلف شرق أوسطي تكون متماسكة وتنهض بشعوب المنطقة.

وعن زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للمنطقة، قال الجارالله إن روسيا الاتحادية تلعب دورا مهما في المنطقة، لافتا إلى أن الزيارة ستسهم في بلورة الكثير من آليات العمل مع الأصدقاء في روسيا من أجل تكريس الأمن.

المبارك يتوجه

ووزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور حامد العازمي ، وعدد من كبار المسؤولين بوزارة الخارجية وديوان رئيس مجلس الوزراء.

من جهة أخرى استقبل سمو الشيخ جابر المبارك امس ، رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد عبدالرحمن نمش النمش، حيث سلم سموه التقرير نصف السنوي الثاني لأعمال الهيئة لمكافحة الفساد.

الهاشل : لا مفر

منظمة أوبك بشأن أهداف الإنتاج الجديدة ، مؤكدا ان الارتفاع القوي في الأسعار سيشكل منتقسا آخر للحكومة ، «ولكن لا مفر من إجراء إصلاحات مالية واقتصادية شاملة للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية».

وأوضح الهاشل في تصريح صحافي أمس ، بمناسبة اصدار تقرير الاستقرار المالي لعام 2017 الذي يعده ويصدره البنك ، في اطار تعزيز الشفافية والافصاح العام ، انه بفضل وفرة المدخرات المالية وتدني مستوى الدين العام يمكن للكويت تحمل هذه الإصلاحات ، بحيث تسير بمستوى تدريجي مع ضمان حسن تطبيق جميع الإجراءات الضامنة ، لذلك لاسيما وان الحكومة اتخذت بالفعل بعض الإجراءات ، ولكن على نطاق محدود ، ولا تزال هناك جوانب يجب أن تلقى الاهتمام اللازم والمستمر في سبيل إنجاح تلك الإصلاحات.

وقال إن اهم هذه الجوانب ترشيد النفقات وإصلاح الدعوم وزيادة الإيرادات غير النفطية ، وطرح برامج تحفيزية لتشجيع المواطنين على العمل في القطاع الخاص وتنويع الأنشطة الاقتصادية عموما.

واعرب محافظ «المركزي» عن امله في ان لا تكون الزيادة الأخيرة في أسعار النفط ، سببا لتأخير الإصلاحات الضرورية ، حيث إن ذلك لن يجعل الدولة بمنأى عن أي تقلبات مستقبلية محتملة في أسعار النفط ، الأمر الذي سوف يلقي بمخاطره على قوة ومتانة القطاع المصرفي.

أضاف ان القطاع المصرفي الكويتي تمكن في 2017 من مواجهة ازمة هبوط أسعار النفط ، التي حدثت في الفترة من 2014 حتى 2016 وآثارها السلبية ، موضحا ان سعر صرف الدينار ارتفع امام الدولار بنسبة 1.4 في المئة خلال عام 2017 ، واشار إلى ان سعر صرف الدينار تراجع امام اليورو والجنيه الإسترليني في عام 2017 بنسبة 11.7 و 7ر4 في المئة على التوالي.

واوضح ان اسعار الصرف تأثرت بالتحسن الذي طرأ على توقعات النمو ومعدلات الفائدة في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ، مقارنة بالولايات المتحدة ، مؤكدا ان سياسة ربط سعر صرف الدينار بسلة من العملات ساعدت على الحد من تقلبات أسعار الصرف ، كما ان مستويات كفاية رأس المال استمرت قوية وسجل صافي الدخل ارتفاعا ملموسا.

واشار إلى أن النظام المصرفي الكويتي حافظ على سلامته واستقراره خلال 2017 ، وسجل الائتمان المصرفي نموا معتدلا رغم سداد مجموعة من قروض الشركات وواصل معدل القروض غير المنتظمة انخفاضه للسنة الثامنة على التوالي ليصل إلى مستويات متدنية غير مسبوقة بفضل السياسة الفعالة لشطب الديون المتعثرة مدعوما بوفرة المخصصات الرأسمالية لمواجهة التقلبات الاقتصادية.

وقال الهاشل انه يمكن إرجاع مسار الأداء الإيجابي للصناعة المصرفية بالكويت إلى كل من العوامل الخاصة بالصناعة والظروف التشغيلية العامة ، اذ ان البنوك الكويتية شهدت على الصعيد الداخلي ازمة هبوط أسعار النفط من مركز قوة ، لاسيما في ظل المستويات المنخفضة للقروض غير المنتظمة ، وارتفاع مستوى المخصصات التي بنيت خلال أوقات اليسر في إطار تعليمات «المركزي» الاستباقية.

أضاف انه على الصعيد الخارجي ظل الإنفاق الرأسمالي الحكومي عند مستوياته المرتفعة دون تراجع ، مما ساعد على تحييد البيئة الاقتصادية المحلية عن تداعيات الهبوط الحاد في أسعار النفط ، وبدعم من الاحتياطيات المالية للدولة والقروض العامة ، سواء المحلية أو الدولية حيث ساعدت السياسة المالية التوسعية الحكومة على دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز الثقة وخلق بيئة تشغيلية مواتية للبنوك المحلية.

وذكر ان القطاع المصرفي الكويتي حقق نموا ملحوظا خلال عام 2017 ، على خلفية زيادة الائتمان للقطاع الخاص وارتفاع مستوى الاستثمارات ، اذ حققت الأصول المصرفية نموا نسبته 7.4 في المئة ، مبينا ان الزيادة في الائتمان المحلي بنسبة 3.9 في المئة تعتبر أفضل نسبيا مقارنة بـ 2016.

وقال ان وتيرة النمو في إجمالي الودائع المصرفية تسارعت خلال عام 2017 إلى نسبة 7 في المئة ، مع زيادة الودائع المحلية بنسبة 6.6 في المئة مرجعا ذلك بشكل جزئي إلى الارتفاع النسبي لأسعار النفط ، الأمر الذي ساهم في تمتع القطاع المصرفي بقاعدة تمويل مستقرة لتشكل الودائع لأجل نحو 64.7 في المئة من إجمالي الودائع.

أضاف ان جودة أصول النظام المصرفي تحسنت على مر السنين ، وواصل مستوى القروض غير المنتظمة ومعدلها تراجعه إلى مستوى منخفض جديد ، حيث تراجع معدل إجمالي القروض غير المنتظمة إلى مستوى تاريخي منخفضا بنسبة 1.9 في المئة في ديسمبر 2017 وهو أقل من النسبة المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية البالغة 3.8 في المئة في عام 2007.

وأرجع المحافظ التحسن في جودة الأصول بشكل جزئي إلى سياسة الشطب الفعّالة مع وفرة المخصصات الرأسمالية لمواجهة التقلبات الاقتصادية ، معتبرا خفض معدل القروض غير المنتظمة خلال السنوات القليلة الأخيرة إلى نسبته الحالية إنجازا جديرا بالاعتبار ، خصوصا إذا ما قورن بمعدل عام 2009 البالغ نسبته 11.5 في المئة.

وأشار الى ان هذه النسبة تزامنت مع بقاء معدل تغطية المخصصات إلى إجمالي القروض غير المنتظمة مرتفعا عند نسبة 230 في المئة ، وهو بلا شك أعلى من المعدل المسجل قبل الأزمة المالية العالمية الذي بلغ 87 في المئة في عام 2007.

وأوضح ان انكشاف البنوك على أسواق الأسهم تراجع باطراد حيث بلغت نسبة استثمارات البنوك في الأسهم حوالي 15.6 في المئة من إجمالي استثماراتها ، في حين بلغت نسبة أسهم الشركات المقدمة كضمانات حوالي 18.8 في المئة من إجمالي الضمانات لدى البنوك.

وذكر ان البنوك الكويتية واصلت تحقيق أرباح مجمعة خلال عام 2017 حيث سجل صافي تلك الأرباح ارتفاعا بنسبة 8.9 في المئة ، مقارنة بـ 8.5 في المئة في عام 2016 في حين ظل مستوى معدل كفاية رأس المال للقطاع قويا بنسبة 18.45 في المئة بينما استمرت البنوك الإسلامية في الحفاظ على معدل كفاية رأسمال أعلى من البنوك التقليدية.

وقال المحافظ ان «المركزي» قرر في مارس 2017 رفع سعر الخصم لديه إلى 2.75 في المئة ، وهو المستوى الذي يقارب ما كان عليه في عام 2010 ، مضيفا ان الحكومة اقترضت في مارس 2017 ما قيمته 8 مليارات دولار من بيع السندات الدولية ، والتي كان الاقبال عليها كبيرا للغاية ووصل الطلب إلى 29 مليار دولار.

وتابع ان ذلك جاء في وقت واصلت الحكومة اقتراضها من القطاع المصرفي المحلي بنحو 3.1 مليارات دينار ، مقارنة بنحو 2.9 مليار دينار في عام 2016.

وأوضح انه نتيجة لذلك وصل الرصيد المستحق من الدين العام إلى 4.7 مليارات دينار في عام 2017 ، مؤكدا ان المؤشرات تدل على استمرار وفرة السيولة في 2017 نتيجة تعافي أسعار النفط.

وعن البورصة قال الهاشل انها حققت أرباحا جيدة خلال 2017 ، حيث أغلق المؤشر السعري على ارتفاع نسبته 11.4 في المئة ، مدفوعا بقرار شركة (فوتسي راسل) بترقية بورصة الكويت إلى سوق ناشئة وشراء شركة (عمان تل) لأسهم شركة زين وتحسن المقومات الاقتصادية بصفة عامة ، مبينا ان المؤشر الوزني ارتفع بنسبة 6ر5 في المئة مما جعل البورصة ثاني أفضل سوق للأوراق المالية من حيث الأداء في مجلس التعاون.

وبين ان قطاع العقار تعافى جزئيا بفضل عودة النشاط للقطاع السكني الذي حقق نموا قويا نسبته 21.7 في المئة من حيث قيمة المبيعات في 2017 ، في وقت تراجع السوق في المجمل بنسبة 7.1 في المئة بسبب ضعف أداء القطاعين الاستثماري والتجاري ، اللذين تراجعا بنسبة 19.2 و 37.4 في المئة على التوالي.

أضاف ان قيمة المعاملات باستخدام أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع زادت في 2017 بنسبة 204 و 10.1 في المئة على التوالي ، مشيرا الى ان حصة قيمة المعاملات من خلال أجهزة الصرف الآلي هي الأعلى اذ بلغت 55 في المئة في حين كانت معاملات أجهزة نقاط البيع من حيث عدد المعاملات هي الأعلى حيث بلغت 68 في المئة.

وبين انه بهدف تشجيع استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية تم توسعة البنية الأساسية حيث زادت عدد أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع بنسبة 16.6 و 7.4 في المئة على التوالي ليصل عددها إلى 2103 جهاز صرف آلي و51072 جهاز نقطة بيع في 2017.

وأشار الى استمرار قوة ومتانة القطاع المصرفي المحلي وسط توقعات بارتفاع نمو الائتمان المصرفي للقطاع الخاص في ضوء التأكيدات بمواصلة النمو في الإنفاق العام الرأسمالي ضمن خطة التنمية الوطنية «كويت جديدة».

استثناء الصيادلة

أما القرار الثاني فنص على إعادة تنظيم قسم صحة الموانئ والحدود التابعة لإدارة الصحة العامة وتتبعه الوحدات التالية «وحدة صحة الموانئ والحدود –وحدة فحص العمالة – عيادة صحة المسافرين» ، مع نقل تبعية الفحص الالزامي لمرضى الدرن لطالبي الإقامة في البلاد لوحدة فحص العمالة الوافدة.

وقضى القرار الثالث بنقل تبعية مختبر الدرن المركزي الى قسم مختبرات الصحة العامة من منطلق تنظيم العمل بإدارة الصحة العامة.

النمش : وثيقة

والنائب العام من أجل إعداد مدونة للسلوك المهني والأخلاقي للقضاة وأعضاء النيابة العامة.

وذكر ان إصدار مثل هذه المدونات يعزز ويرسخ قيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد ، لافتا الى استمرار الدولة نحو استكمال المنظومة التشريعية والإجرائية الرامية لمكافحة الفساد وتقليل فرص نشوئه والحد من آثاره.

ولفت النمش الى أنه على صعيد الدور التشريعي الذي تعنى به الهيئة ، فقد تم الإنتهاء من وضع الصيغة القانونية لقانون حق الإطلاع بعد عرضها على إدارة الفتوى والتشريع وإقراره من مجلس الوزراء ، ليضاف إلى القوانين والتشريعات الرامية إلى تعزيز صور النزاهة والشفافية.

وبين أن مشروع وثيقة الاستراتيجية الوطنية للنزاهة بلغ مراحله النهائية ، ومن المزمع الإنتهاء منه قبل نهاية العام الحالي ، لتبدأ مرحلة تنفيذها وتحقيق أهدافها وصولا لجني ثمارها ، التي من أهمها الإرتقاء بتصنيف الكويت على المؤشرات الدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد وتحسين بيئة الأعمال والتنمية المستدامة.

أضاف المستشار النمش أن منظومة مكافحة الفساد تعد مسؤولية مشتركة وهدف مجتمعي ، من أجله وضعت الاستراتيجية الوطنية لتوفر حالة من تكامل وتضافر وتوحيد الجهود الحكومية والأهلية في إطار يضمن بلوغ أفضل النتائج.

الحمود : نبذل

الدولي والتسهيلات لإقليم الشرق الأوسط الذي تستضيفه الكويت أمس ، على مدى ثلاثة أيام ان «الطيران المدني» اتخذت عددا من الاجراءات الضرورية لتعزيز أمن الطيران.

وأوضح ان الاجراءات تضمنت تشكيل «اللجنة الوطنية لأمن وتسهيلات الطيران» ، برئاسة إدارة الطيران المدني وعضوية ممثلين من كبار المسئولين في وزارتي الداخلية والمالية والإدارة العامة للجمارك والإدارة العامة للاطفاء إضافة إلى متخصصين في هذا المجال.

واشار الى استحداث إدارتين تتوليان شؤون أمن الطيران وهما إدارة أمن الطيران المدني التابعة لقطاع سلامة الطيران والنقل الجوي وإدارة التنظيم الأمني التابعة لقطاع مطار الكويت الدولي.

وذكر ان هذه الاجراءات تعطي اولوية الأمن درجة عالية من الاهتمام والرعاية وكذلك تطبيق الاجراءات الامنية وفق المعايير الدولية في المطارات وتأهيل العناصر الوطنية المؤهلة في مجال امن الطيران.

واشاد بدور وزارة الداخلية في تطوير الكثير من الجوانب الأمنية في مطار الكويت الدولي وكذلك دور الإدارة العامة للجمارك والشركات العاملة الأخرى في التسهيل على المسافرين.

«الداخلية» ضبطت

العمليات ، وتم العثور على الأدوات المستخدمة لفك وسرقة ماكينات السحب الآلي ، وكذلك العثور على الملابس التي كان يرتديها أثناء ارتكابه للوقائع.

إيران : ضبط

الأمن القبض على «جزء كبير من الشبكة الضالعة» في الهجوم الذي خلف 25 قتيلا، بينهم 12 جنديا وطفل واحد. كما جرح 25 على الأقل.

وأدلى علوي بهذه التصريحات أثناء مشاركته في جنازة لضحايا الهجوم حضرها الآلاف.

واتهم الرئيس الإيراني حسن روحاني ما وصفهم بانفصاليين عرب مدعومين من دولة خليجية لم يسمها بالضلوع في الهجوم.

وقال روحاني: «واحدة من الدول الواقعة في جنوب الخليج الفارسي رعت احتياجاتهم المالية والتسليحية والسياسية».

وأضاف: «كل هذه البلدان المرتزقة الصغيرة التي نراها في هذه المنطقة تدعمها أمريكا. إنهم الأمريكيون الذين يحرضونهم».

وتوعد نائب رئيس الحرس الثوري الإيراني، حسين سلامي، الولايات المتحدة وإسرائيل بما سماه ردا إيرانيا مدمرا، متهما إياهما بالضلوع في الهجوم.

كما استدعت طهران دبلوماسيين من الدنمارك وهولندا وبريطانيا للاحتجاج على ما تقول إنه استضافة دولهم أعضاء في الجماعة المشتبه في ضلوعها في الهجوم.

وقال مسؤولون وشهود عيان إن المسلحين كانوا يرتدون زي الجيش الإيراني واستخدموا أسلحة خبئت في حديقة قريبة.

وقد تجمهر الآلاف في الشوارع الإيرانية لمدينة الأهواز لتشييع ضحايا الهجوم.

وحضت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، نيكي هايلي، إيران على النظر للمرآة لمعرفة أسباب الهجوم، قائلة إن «الرئيس الإيراني حسن روحاني قمع شعبه لمدة طويلة».

وكانت هايلي ترد على انتقادات روحاني الحادة للولايات المتحدة التي قال فيها إن «واشنطن ودولا خليجية وراء هجوم الأهواز».

وكانت كل من المقاومة الوطنية الأهوازية، وهي جماعة عربية معارضة للحكومة الإيرانية، وتنظيم الدولة الإسلامية قد أعلنا مسؤوليتيهما عن الهجوم. لكن لم تقدم أي منهما أدلة على ذلك.

وقالت القوات المسلحة الإيرانية إن ثلاثة من منفذي الهجوم قتلوا، وتوفي الرابع في وقت لاحق متأثرا بجروحه.

روسيا : صواريخ

ما نقلت عنه وسائل إعلام روسية أمس ، إسرائيل المسؤولية عن إسقاط الطائرة الروسية مجددا، ما يبدو أن تسليم المنظومات سيكون رسالة لإسرائيل التي زار وفد منها موسكو لفض المشكلة حول الموضوع.

وقال الوزير الروسي: «بالقرب من الحدود السورية على البحر المتوسط سيتم إيقاف كافة الرادارات وأجهزة الاتصال للقوات التي تقوم بتوجيه ضربات للقوات السورية باستخدام التشويش الكهرومغناطيسي لتعطيل الأقمار الصناعية والطائرات الاستطلاعية».

وأوضح أن تسليم هذه الأنظمة الحديثة لم يتم من قبل بسبب تحفظات إسرائيلية. وهذه المنظومات «قادرة على اعتراض أي طائرة على بعد أكثر من 250 كيلومترا ويمكن أن تضرب عدة أهداف في الجو في وقت واحد»، وفق الوزير.

وأدى سقوط الطائرة لمقتل 15 عسكرياً روسياً، وعاد الوزير شويغو وشدد على أن الجيش الإسرائيلي لم يبلغ الطرف الروسي عبر الخط الساخن بنيته شن غارات جوية على سوريا إلا قبل دقيقة واحدة من بدء الهجوم.

والأحد، أعلن الجيش الروسي أن معلومات «مضللة» من القوات الجوية الإسرائيلية تسببت بإسقاط الطائرة الروسية في سوريا، مندداً بـ«نزعة المغامرة» عند الطيارين الإسرائيليين.